

واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامّة (قطاع غزة نموذجاً)  
Situation of the Palestinian Woman in the Political Participation and  
Locally (Gaza Strip Example)

رياض العيلة

Riyad El-Aila

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، فلسطين

بريد الكتروني: riadelaila@yahoo.es

تاريخ التسليم: (٢٠٠٥/٨/٧)، تاريخ القبول: (٢٠٠٦/١١/٢٨)

ملخص

تلعب المرأة الفلسطينية دوراً مهماً في عملية التنمية المجتمعية وإذا ما أريد لهذا الدور أن يكون فعالاً فلا بد من توافر مقومات أساسية تمكنها من المشاركة الإيجابية في حركة التنمية بتوجيهها إلى المشاركة السياسية. إن إشراك المرأة في التنمية السياسية، يضعها في موقع القوة، بحيث تصبح شريكاً للرجل في المسؤوليات والواجبات، وتعكس مدى تقدم المجتمع ونهضته في المجالات المختلفة. فمشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية تعدّ عنصراً مهماً من عناصر الديمقراطية، حيث تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي لأي بلد كان، فقد لعبت المرأة في فلسطين دوراً أساسياً في مرحلة النضال الفلسطيني في مواجهة الاحتلال منذ الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢م ولازال مستمرا ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد تعزز دورها في الحياة السياسية منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤م في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال ترشيحها لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية وكذلك لعضوية المجلس التشريعي في انتخابات عام ١٩٩٦م، وكذلك الانتخابات المحلية والرئاسية لسنة ٢٠٠٥م بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات وكذلك في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦م، حيث إن استقلال المرأة السياسي سيساهم في تحررها من القيود الاجتماعية ويساعدها في حركة التنمية المجتمعية بحيث أن التنمية هي عملية ذات جوانب متعددة ومتداخلة سياسية واجتماعية واقتصادية تتفاعل فيما بينها بصرف النظر عن ماهية محور التفاعل. ولكن هذا الدور لن يكون فاعلاً دون أن تقوم المرأة بتعزيز مكانتها في الحياة السياسية والمشاركة فيها وفي مؤسسات المجتمع المدني من خلال مجموعة من العوامل أهمها فهم عملية التفاعل بين النساء من ناحية والعمليات الاجتماعية والتاريخية من جهة أخرى، لكي تساعدها في القيام بأخذ هذا الدور في المجالات المختلفة وخاصة المشاركة السياسية منها وصولاً إلى تولي المناصب القيادية التي تؤثر في البلاد. وقد توصلت الدراسة التي تناولت

بالبحث التطور التاريخي لدور المرأة في المشاركة السياسية ودور المؤسسة الفلسطينية في تفعيل دورها، إلى وجود مجموعة من العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، تقف حائلاً أمام المرأة لتشارك بقوة في المجالات السياسية والعامّة، إضافة إلى العوائق التي تضعها المرأة نفسها أمام مشاركتها السياسية والعامّة.

### Abstract

The Palestinian Woman is playing an important role in the community development Process. In order to make her role more active, basic elements should be available to be able for a positive participation in the development movement by guiding her to the political participation.. Participation of women in the political development gives her enough power to share man the responsibilities and obligations, which reflect the important progress of the society in the various fields. Also her participation in the political life is considered as an important factor of democracy, since that reflects the nature of the social and political system for any country. In Palestine and since the British mandate in 1922, The Palestinian woman has played a main role through out the Palestinian struggle against British occupation, and still continuous against the Israelis occupation. Since the establishment of PNA in 1994, the woman role has increased more and more in the political life, that was through Candidating her to the position of PNA president, and to become a membership in the legislative council in 1996 elections, and also her participation in the local and presidential election in 2005, after the death of the president Arafat, and finally, her participation in the current legislation election 2006. Since development has interference political, social and economic aspects react together the independence of the woman will share in her freedom from the social restrictions and will help her in the community development movement. But this role will not be active if she doesn't work harder to increase her position in the political life and in the civil society, and this has become through a group of factors, the most important factors are understanding the interaction between women and the social and historical movements, which help her for more success in various fields especially the political sharing towards handling effective leadership positions. This study discusses the historical development of Palestinians women role in the political sharing, and the role of the Palestinian institutions to improve woman sharing, and the results show a lot of social, economic, political and legal obstacles prevent woman from powerful sharing in the local and political fields, and show different obstacles the woman herself creates against her political and local sharing.

## مقدمة

تشكل المرأة ما نسبته ٤٩ و ٥% في المجتمع الفلسطيني، حيث تلعب المرأة الفلسطينية دوراً مهماً وفعالاً في المجتمع، بالإضافة لخصوصية وضع المرأة واختلاف المهام والأدوار الملقاة على عاتقها عن بقية أفراد المجتمع، حيث تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية عنصراً مهماً من عناصر الديمقراطية حيث ساهمت منذ زمن طويل في مراحل النضال الفلسطيني وصولاً إلى بناء السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤م في الأراضي الفلسطينية. في هذه الدراسة سوف نناقش مدى مساهمة المرأة الفلسطينية في اتخاذ القرار وخاصة من خلال مشاركتها السياسية المتمثلة في الانتخابات وتولي المناصب القيادية المؤثرة، إلى جانب تحديد العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقف حائلاً أمام مشاركة المرأة السياسية والعامّة، وذلك من خلال تناول التطور التاريخي لدور المرأة في المشاركة السياسية ودور المؤسسة الفلسطينية في تفعيل دورها، إضافة إلى تحليل وجهة نظر المرأة الفلسطينية العاملة في المؤسسات النسوية والتي استقيناها من خلال استبيان وزع عليهن.

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى البحث في الحلول الممكنة لإشكالية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وعملية تمثيلها في المجالس المنتخبة والتي ارتبطت في أحد أبعادها في تطبيق نظام المحاصصة ومدى دستوريتها أو عدمها، والكشف عن المعوقات التي تقف أمام مشاركتها في العمل السياسي، وسبل معالجتها من خلال وجودها في مواقع اتخاذ القرار سواء في المؤسسة النيابية أو المجالس التنفيذية أو داخل الأحزاب السياسية.

## التساؤلات

- هل المرأة الفلسطينية منقوصة الحقوق السياسية؟
- إلى أي مدى يساهم نظام المحاصصة في تحسين دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية؟
- ما المرجعيات التي تسن حقوق المرأة؟
- ما مصدر التشريع لحقوق المرأة في فلسطين؟

## الفرضيات

تتلخص الفرضيات في النقاط التالية:

- تفترض الدراسة: أن تطور المشاركة السياسية للمرأة قد أفرزتها التطورات السياسية من خلال مشاركتها في صنع الحدث خلال فترة النضال الفلسطيني ضد الاحتلال.

- تفترض الدراسة: أن الحقوق التي تحصل عليها المرأة منصوص عليه في النظام الأساسي الفلسطيني والذي يعتبر حافزاً لمشاركة المرأة السياسية.
- تفترض الدراسة: أن العلاقة بين المرأة والمشاركة السياسية في فلسطين يكتسب بعداً تاريخياً وسياسياً، ساعد فيه طبيعة عملها من جهة والقوانين المعمول بها من جهة ثانية..

### مشكلة الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل التالي:

ما العوامل الإيجابية والسلبية التي تؤثر على دور المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية داخل أراضي السلطة الفلسطينية؟ وهل نظام المحاصصة سيسهم في تحسين دورها في المشاركة السياسية؟

### منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة في تحليلاتها النظرية المنهج الوصفي الميداني لدور المرأة في المشاركة السياسية، وذلك من خلال الاعتماد على الأدبيات المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية، وهو المنهج الذي يهدف إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع، ومن ثمّ وعبر تحليل وتفسير الاستبانة التي صممها الباحث وتم توزيع مئتين (٢٠٠) منها على العاملات في المؤسسات النسوية، لجمع البيانات، ومعرفة ثقافة المشاركة النسوية في العمل السياسي وفق نظرة المرأة حول تلك المشاركة. وقد تمت المعالجة الإحصائية و التحليل الإحصائي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وبمساعدة البرنامج التطبيقي Excel.

### حدود الدراسة

على الرغم من التاريخ النضالي للمرأة الفلسطينية في المجالات المختلفة وبشكل خاص المشاركة السياسية، فإن هذه الدراسة تهتم بالفترة ما بين توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣م لغاية ٢٠٠٥م وفي منطقة قطاع غزة بحيث أن نتائجها يمكن أن تعمم على باقي مناطق وجود الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية وذلك لأن الحركة النسوية الفلسطينية تعاني نفس ظروف الاحتلال والتهجير.

### تعريفات

**المشاركة السياسية:** ويقصد بها - كأحد التعريفات - كل عمل إرادي ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على اختيارات سياسية، أو إدارة الشؤون العامة، أو اختيار الحكام وعلى كل المستويات الحكومية والمحلية والوطنية.(العربي: ١٩٨٧: ص ١٥٧) وتظهر رغبته هذه من خلال:

رغبة الفرد في الانتماء العام ورغبة الفرد في المشاركة السياسية للحصول على الحماية ضد ظروف الحياة وأزماتها. (العربي: ص ١٧٢/١٧٤)

**التمية المجتمعية:** يقصد بها كل ما يتصل بالمشاركة في اتخاذ القرارات أو تنفيذ الخطط والبرامج والمشاركة في الخدمات العامة والاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية (عبد الفتاح: ١٩٩٦: ص ١٩٠) التي تزيد من وحدة وتماسك المجتمع.

**الأحزاب السياسية:** يقصد بالحزب السياسي - بشكل عام - تلك التنظيمات التي تضم عدداً من الأشخاص يعتقدون أفكاراً سياسية واحدة، والتي تعمل على ضمان تأثيرهم الفعال في إدارة الشؤون السياسية في الدولة. بحيث أن ظهور الأحزاب السياسية وتطورها ارتبط بظهور المجالس النيابية التي أخذت بممارسة الحياة الديمقراطية في نقاشاتها السياسية، فيفضل وجود هذه المجالس في فلسطين ظهرت الكتل النيابية التي شكلت النواة الأساسية لولادة كثير من الأحزاب السياسية. (العيلة: ٢٠٠٣: ص ٩٩)

### أقسام الدراسة

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة مباحث هي:

- مقدمة
- المبحث الأول: دور المرأة التاريخي في المشاركة السياسية
- المبحث الثاني: دور المؤسسة الفلسطينية في تفعيل مشاركة المرأة السياسية
- المبحث الثالث: تحليل الاستبانة
- النتائج
- الخلاصة
- التوصيات

### المبحث الأول: دور المرأة التاريخي في المشاركة السياسية

لعبت المرأة الفلسطينية دوراً ملموساً في بناء المجتمع منذ عشرات السنين الماضية، فهي ربة منزل أسهمت مساهمة كبيرة في الحفاظ على تماسك الأسرة وسد الفراغ الذي يسببه غياب رب الأسرة إما بسبب التجارة وتنقله بين المدن الفلسطينية والبلدان العربية أو حتى سجيناً أو شهيداً. فمنذ بداية الاستيطان الصهيوني لفلسطين، خاضت المرأة الفلسطينية غمار الحياة السياسية عندما نظمت التظاهرات احتجاجاً ضد الاستيطان اليهودي في فلسطين، ثم أعقبها إنشاء الجمعيات الخيرية التي شكلت الانطلاقة الأولى للمرأة الفلسطينية، ثم شاركت المرأة الفلسطينية الرجل في مختلف مراحل النضال ضد الانتداب البريطاني حيث شهد عام ١٩٢٩ عقد أول

مؤتمر نسوي في القدس (عوض خليل: يوليو/أغسطس ١٩٩٣: العدد ٢٤٤ و٢٤٥) انبثقت منه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات ثم أنشئ في العام نفسه الاتحاد النسائي العربي في القدس وفرع آخر في نابلس. ومن جهة أخرى، حاولت بعض الأحزاب الأيديولوجية - خلافاً لبقية الأحزاب التي كانت في معظمها ذات بناء عائلي أكثر منه أيديولوجي- تنظيم فتيات المدارس للخروج بمظاهرات في المدن الرئيسية وخاصة عندما بدأت الأمور تتأزم بعد استشهاد الشيخ عز الدين القسام الذي حاول قتل استشهاد تنظيم مجموعة أطلق عليها رقيقات القسام. (جاد: المرأة الفلسطينية والسياسة: ٢٠٠٥، ص ٣)

[http://www.amanjordan.org/aman\\_studies/wmview.php?ArtID=766](http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=766).

وبعد عام ١٩٤٨ ومع بداية الخمسينيات، وبعد أن فقد تنظيم الإخوان المسلمين نفوذه في مصر، فتح مجال أكبر لعمل الأحزاب الأيديولوجية القومية، وبدرجة أقل الحزب الشيوعي الفلسطيني. ثم أنشأ حزب البعث ١٩٥٤م تنظيماً حزبياً نسوياً، وكذلك نشطت بين النساء حركة القوميين العرب، كما كان لوجود النساء، جنباً إلى جنب مع الرجل، في أهم المعارك الوطنية التي خاضها قطاع غزة في ذلك الوقت دوراً مهماً في إفشال مشروع توطين اللاجئين في سيناء عام ١٩٥٥، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي للقطاع عام ١٩٥٦، وإفشال "مشروع التذويل ١٩٥٧" جاد: ص ٣

[http://www.amanjordan.org/aman\\_studies/wmview.php?ArtID=766](http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=766)

وفي عام ١٩٦٢م تم الإعلان عن النظام الدستوري في قطاع غزة، حيث نصت المادة ٣٠ منه على أن "يتألف المجلس التشريعي من اثنين وعشرين عضواً ينتخبهم الأعضاء المنتخبون لعضوية اللجان المحلية للاتحاد القومي العربي الفلسطيني بقطاع غزة وذلك وفقاً لقواعد وشروط نظام الانتخاب الذي يصدر عن الحاكم العام"، ثم تلا ذلك القرار رقم ١٢ لعام ١٩٦٢م الذي حدد نظام الانتخاب والترشيح لعضوية المجلس التشريعي على أعضاء لجان الاتحاد القومي، والذي سبقته أن حرمت المرأة الفلسطينية فيه من العضوية، بسبب اشتراط الذكورة كجنس، وانطبق ذلك على التعيين بالمجلس التشريعي، لأنها نفس شروط العضوية بالترشيح التي تحكمه مما انعكس على حرمانها ومصادرة حقها في عضوية المجلس التشريعي. أما في ظل النظام الأردني التي كانت الضفة الغربية جزءاً من هذا النظام، فقد طبق عليهم ما جاء في قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم ٢٤ لعام ١٩٦٠م، بحيث نصت المادة رقم ٣/أ "لكل أردني حق انتخاب أعضاء مجلس النواب" والأردني هو كما حددتها المادة ٢/أ كل شخص اكتسب الجنسية الأردنية بمقتضى قانون الجنسية"، وقد حرمت المرأة من ممارسة حقها في الانتخاب والترشيح بسبب عدم حصولها على الجنسية بأقدمية خمس سنوات وعدم قيدها في كشوفات الناخبين كما نص عليها قانون الانتخاب لمجلس النواب. وردا على سياسة حرمان المرأة المشاركة السياسية نشطت العديد من المؤسسات النسوية الخيرية، كدور الأيتام، ومراكز رعاية المسنين، وغيرها لتغيير هذا الواقع، حيث أسس في عام ١٩٦٥ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الذي نظم مشاركة المرأة الفلسطينية مع الرجل في مختلف مراحل النضال ضد الانتداب البريطاني ثم الاحتلال الإسرائيلي بعد عام ١٩٦٧م حيث أخذت المرأة الفلسطينية موقعها في صفوف المقاومة الفلسطينية، وسقط العديد منهن برصاص الاحتلال. على الرغم من ذلك، فقد وقفت عوامل عدة

مانعاً أمام ممارسة المرأة لحقوقها السياسية كمواطنة، فقد ميزت القوانين ضدها عندما جاءت لتقتصر حق الانتخاب والترشيح على الذكور، لانتخابات المجلس التشريعي ولعضوية البلديات في قطاع غزة، ووصل الأمر إلى حرمانها أيضاً بنصوص من التعيين لعضوية المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي، أما في الضفة الغربية التي تبعت الأردن منذ عام ١٩٥٠م، فقد حرم قانون الانتخاب رقم (١٤) لسنة ١٩٦٠ المرأة من ممارسة حقها السياسي في انتخاب أعضاء مجلس النواب كما حرّمها أيضاً بموجب قانون البلديات الأردني لعام ١٩٥٠، والذي عدل في عام ١٩٧٤ من حق الترشيح والانتخاب لعضوية المجالس البلدية والقروية، ولم يكن بالإمكان سريانه في الأراضي الفلسطينية بسبب وقوعها تحت الاحتلال. ومن مفارقات القدر أن تنال المرأة الفلسطينية لأول مرة حقها في الانتخاب والترشيح على يد الاحتلال!! بموجب الأمر العسكري رقم ٦٢٧ لعام ١٩٧٥ الذي منحها الحق في الترشيح والانتخاب لعضوية المجالس البلدية، اعتقاداً منه أن المرأة ستصب بأصواتها للقوى التقليدية المناوئة لقوى التغيير والثورة من رجال منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن هذا لم يتحقق حيث صوّتت المرأة لأصواتها لقوائم منظمة التحرير الفلسطينية كجزء أصيل من قوى التغيير في المجتمع. (نزال: المرأة الفلسطينية بين المشاركة الحقيقية والإشراك التجميلي).

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?t=1&aid=17869>) مما ساعد في أن تلعب المرأة الفلسطينية دوراً فاعلاً في إطار الحركة الوطنية الناهضة في التعبئة والتنظيم، وفي داخل الأحزاب الفلسطينية التي ضمت في أجهزتها العسكرية عدداً من النساء إلى جانب الرجل، حيث شارك بعمليات عسكرية في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما ساهمت المرأة الفلسطينية إلى جانب الرجل، في إحباط المشاريع الصهيونية، على رأسها مشروع روابط القرى والمجالس المحلية. ومع تزايد الوعي الوطني تأسست لجان العمل النسائي التي ضمت في صفوفها مئات من الكوادر النسوية النشطة من كافة الفصائل والأحزاب، إذ أسهمت في خلق مناخ عام للحوار الديمقراطي وتعدد الآراء. كما تساهم المرأة الفلسطينية في النشاطات التنموية التي تتصل بالمشاركة في اتخاذ القرارات أو تنفيذ الخطط والبرامج والمشاركة في الخدمات العامة والاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية، (عطا الله: ص ١).

[http://www.amanjordan.org/aman\\_studies/wmview.php?ArtID=766](http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=766)) التي تزيد من وحدة المجتمع وتماسكه، بحيث انعكست أهمية مشاركتها في العملية التنموية في تحقيق ذاتها وشعورها بالأهمية والقيمة المجتمعية، بحيث لا يمكن أن تتحقق التنمية بدون مساهمة جميع الفئات بما فيها المرأة وخاصة في فلسطين التي تعتمد أساساً على مواردها البشرية. انطلاقاً من ذلك فلا بد من وجود آلية لتحقيق مشاركتها السياسية والمجتمعية الفاعلة من خلال: (عبد الفتاح: ١٩٩٦: ص ١٩٠).

- وجود مؤسسات وقوانين لممارسة حقوقهن وحررياتهن من خلال الاشتراك مع غيرهم.
- وجود آليات الحوار والنقاش ومنحهن الحرية في الوصول إلى تلك المعلومات.
- إشراك المؤسسات النسوية في عملية المشاركة السياسية والتنموية.

- العمل على إزالة كل المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة سواء كانت السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من المعوقات.
  - توافر شبكة من الأجهزة والمؤسسات التي تضمن توافر الخدمات، تؤدي إلى استدامة التنمية التي توصل المرأة إلى الاستفادة من الموارد المتاحة، وتزداد إمكانية تمتعها بحقوقها، ويزداد احترام المجتمع لهذه الحقوق بتنظيم هذه الأجهزة، والخدمات التي تنبثق من السلطات الثلاث وهي السلطة التنفيذية بإداراتها وأجهزتها المختلفة، المدنية والعسكرية والسلطة التشريعية، ومالها من دور في التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية والسلطة القضائية.
  - تمتع المرأة بحقوقها المختلفة ومن خلال احترام حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (سراج الدين وآخرون: ١٩٩٧: ص ١٥٠).
- في ضوء ذلك، نستطيع القول أن مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية والبلديات ساهم في رفع وعيها السياسي ومشاركتها في التنمية المجتمعية وخاصة عبر مواقع صنع القرار على مستوى الأحزاب السياسية والاتحادات والمنظمات الجماهيرية، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حيث بدأ واضحا للمجتمع الأبوي الذي يتصف فيه المجتمع الفلسطيني بأنه أصبح لزاما عليه توسيع مفهوم المشاركة المجتمعية ليشمل كل الفئات بما فيها المرأة.

#### المبحث الثاني: دور المؤسسة الفلسطينية في تفعيل مشاركة المرأة السياسية

تعرضت المرأة الفلسطينية على مدار سنوات الاحتلال والانتفاضة إلى القتل والتنكيل والاعتقال والإبعاد من بلدها على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، بحيث من الصعب فصل تطور الحركة النسوية عن الحركة الوطنية الفلسطينية في كافة مراحل وجودها.

ومع تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، ساد الاعتقاد بأن مشاركة المرأة فيها ستكون أفضل مما هي عليه، ذلك لأن السلطة تشكلت بعد الانتفاضة الأولى، التي كانت للمرأة مساهمة بارزة فيها، لكن ذلك لم يتم، فقد كان نصيبها من المواقع المهمة في السلطة، لا يتعدى أصابع اليد مقارنة مع حجم مشاركتها على مدار ٣٨ عاما من النضال الفلسطيني وذلك لطبيعة المجتمع الذكوري الذي يتصف به المجتمع الفلسطيني. على الرغم من ذلك، فقد عملت السلطة على توزيع معظم قيادات العمل النسائي على وظائف الدولة المختلفة، مما أدى إلى تراجع دور المنظمات النسوية وخاصة التابعة للفصائل والقوى الوطنية، وبقيت بعض المنظمات النسوية غير الحكومية العاملة بقضايا المرأة، (عطا الله: ص ١).

([http://www.amanjordan.org/aman\\_studies/wmview.php?ArtID=766](http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=766))

فقد اعتبرت وثيقة الاستقلال الفلسطينية لعام ١٩٨٨م، جميع الفلسطينيين متساوين أمام القانون، كما أعطت القوانين الفلسطينية سواء القانون الأساسي أو قانوني الانتخابات التشريعية والمحلية، المرأة الفلسطينية حق الانتخاب والترشيح، بحيث حققت المساواة ودعمت تطلعاتها نحو مشاركة سياسية فاعلة تساهم في بناء الوطن. على الرغم من ذلك ومنذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣م



سعت المؤسسة السياسية الفلسطينية إلى منح المرأة حقوقها السياسية حيث نصت المادة الثانية من الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ ٢٩ أيلول ١٩٩٥م (اتفاقية أوسلو: ١٩٩٥: مادة ٢) على أن: "حق الانتخاب سيكون عاما وشاملا، بغض النظر عن الجنس والعرق والدين والرأي والأصل الاجتماعي والتعليم أو وضع الملكية". كما أكد القانون الأساسي الفلسطيني على حق المرأة في الانتخاب والترشيح للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، وبذلك تحققت المساواة من الناحيتين القانونية والدستورية، إضافة إلى بروز عوامل داخلية وخارجية ساعدت على توعية المرأة بدورها السياسي وحقوقها من خلال تحقيق ذاتها في الأطر النسوية والمؤسسة التشريعية والنيابية وغيرها. فقد أشار القانون الأساسي الفلسطيني (القانون الأساسي المعدل: ٢٠٠٣: مادة ٢٦) على أن "للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفرادا وجماعات ولهم حق تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها ... وتشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات ... والتصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثل منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام.. وحق تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص ... وعقد الاجتماعات الخاصة والعامة والتجمعات"، جميعهم في حدود القانون. وذلك إقرارا وتأكيدا لما سبق أن قرره وثيقة إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨م، التي نصت على "تمتع الفلسطينيين أينما كانوا بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتضامن في دولتهم معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي، وحرية تكوين الأحزاب، ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية، واحترام الأقليات قرار الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل..".

ومن جهته، تضمن قانون الانتخابات الفلسطيني رقم ١٣ لعام ١٩٩٥م (قانون الانتخابات: ١٩٩٥: المواد ١-١٢) بين نصوصه عدم التمييز بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، حيث عرفت المادة الأولى من القانون الناخب بأنه (كل فلسطيني أو فلسطينية ممن توفرت فيه/ها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون لممارسة حق الانتخاب... ) وعرفت المرشح بقولها: (كل فلسطيني أو فلسطينية ممن توفرت فيه/ها شروط الترشيح لمركز الرئيس أو لعضوية المجلس وفقا لما منصوص عليه في هذا القانون...) وبنفس الوقت، أكد في عدد من موادها على حقوق ومساواة المرأة على النحو التالي: حيث ذكرت مادته السادسة/ أ على أن الانتخابات حق لكل فلسطيني وفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة... بغض النظر عن الدين والرأي والانتماء السياسي والمكانة الاجتماعية والاقتصادية والعلمية. وكذلك المادة رقم ١٢ من نفس القانون حيث أفردت الشروط الواجب توافرها في الشخص لاعتباره مؤهلا لممارسة حقه في الترشيح لعضوية المجلس التشريعي، حيث نصت على ذلك بقولها: (لكل شخص فلسطيني، ذكر أو أنثى، توفرت فيه الشروط، له الحق في ترشيح نفسه لعضوية المجلس التشريعي). أما الترشيح فتتطلب على كل فلسطيني أو فلسطينية شروط الترشيح لمنصب رئيس السلطة إذا توفرت فيه الشروط، حيث تنافست في انتخابات عام ١٩٩٦م لرئاسة السلطة امرأة وحصلت على ما نسبته ٨٩ و ٩% من إجمالي الأصوات حيث حصل الرئيس الراحل ياسر

عرفات على ٢٨ و٨٧%، (الديمقراطية في فلسطين: ٤٩: ١٩٩٦) وفتح الترشيح أمام الجميع ممن تنطبق عليهم الشروط لانتخابات رئيس السلطة الفلسطينية لعام ٢٠٠٥م، إلا أنه اقتصر على المنافسة على ستة مرشحين - لا توجد امرأة من بينهم - فاز فيها المرشح محمود عباس مرشح حركة فتح لرئاسة السلطة بنسبة ٦٢.٥٢%، (<http://www.election.ps/pdf/result/.pdf>) جدول رقم ٧) (وهذا بحد ذاته يعتبر الحدث الأول من نوعه في تاريخ المنطقة العربية وحصل محمود عباس أبو مازن الذي رشح نفسه لخلافة الشهيد الراحل ياسر عرفات في رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية على ٦٢.٥٢% من الأصوات خلال الانتخابات مقارنة مع نتائج ٩٩.٨٠% سجلت في كل سورية وتونس والجزائر وليبيا فقائد الثورة اعفي نفسه من أي اقتراع. وكان الشهيد عرفات انتخب عام ١٩٩٦ في اقتراع وصف أيضاً آنذاك بأنه ديمقراطي).

فعلى الرغم من تلك القوانين مازالت المرأة الفلسطينية تسير بخطوات بطيئة في مشاركتها السياسية. وعلى الرغم من بطء هذه الحركة إلا أنها سجلت حضوراً في العديد من المؤسسات والأطر السياسية، حيث استطاعت الوصول إلى كافة مواقع صنع القرار، فجدد الوزيرة، وعضو المجلس التشريعي والمجلس الوطني، والمديرات العامات في الوزارات المختلفة، كما تم استحداث وحدات للمرأة في أكثر من وزارة. كما ترشحت نحو ٢٥ امرأة للمجلس التشريعي عام ١٩٩٦م من عدد المرشحين ٦٧٢ مرشحا وقد فازت خمسة من النساء الفلسطينيات في المجلس التشريعي ويشكل هذا العدد ٤.٤٤% من إجمالي عدد أعضاء المجلس التشريعي البالغ ٨٨ عضواً، حيث صوت الرجال لهن بنسبة أكبر من النساء. (سعيد: ١٩٩٩: ص ٢٨).

ومن جهة أخرى، يعد فوز المرأة في عضوية المجلس التشريعي الفلسطيني إنجازاً كبيراً له دلالاته على كافة المستويات التنظيمية للحركة النسوية، وكذلك دلالة ومؤشر على قدرة الحركة النسوية على الدفع بأجندتها الوطنية جنباً إلى جنب مع أجندتها النسوية، لأن العمل على إزالة التمييز ضد المرأة في المشاركة السياسية والحياة العامة يحتاج إلى ضمان كاف لإعطائها الفرصة الحقيقية للمشاركة في الحياة النيابية التي تعد جوهر المشاركة السياسية ووجود من يمثلها داخل المجلس التشريعي حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المنصفة التي تضمن حقوق المرأة من خلال التشريعات التي يسنها المجلس التشريعي، أو عند إجراء التعديلات اللازمة على بعض التشريعات والقوانين. على الرغم من محدودية المشاركة فيها، مقارنة مع باقي الدول العربية باستثناء المجالس النيابية في كل من تونس وسوريا والمغرب.

(Union Interparlementaire, les femmes dans les parlements: moyennes mondiales et régionales au 23 décembre 2002).

فإن المرأة الفلسطينية في المجال السياسي وتمثيلها في المجلس النيابي مقارنة مع تمثيل المرأة في بعض البرلمانات العربية، فإنها تحتل موقعا مميزا وذلك حسب الجدول التالي:

جدول (١): تمثيل المرأة الفلسطينية في المجلس التشريعي الفلسطيني مقارنة مع تمثيل المرأة العربية في المجالس النيابية

البلد	نسبة الحضور في البرلمانات
تونس	١١.٥%
المغرب	١٠.٨%
سوريا	١٠.٤%
السودان	٩.٧%
فلسطين	٩.٠%
العراق	٧.٦%
الجزائر	٦.٢%
موريتانيا	٣.٨%
مصر	٢.٤%
لبنان	٢.٣%
الأردن	١.٣%
اليمن	٠.٧%
جيبوتي	٠.٠%
الإمارات	٠.٠%
الكويت	٠.٠%
ليبيا	٠.٠%

من الجدول السابق نستخلص أن هناك دولاً عربية يفوق حضور النساء في برلماناتها ٩% مثل فلسطين وتونس وسوريا والمغرب. بينما ينخفض هذا الحضور إلى حدود ٢% في لبنان وفي مصر و ١.٣% في الأردن و ٠.٧% في اليمن ولا يوجد تمثيل لهن في دول مثل جيبوتي والأمارات العربية والكويت وليبيا منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ علماً أن المعدل العام لحضور النساء العربيات في البرلمانات العربية لا يتجاوز ٥.٧% وهي أقل نسبة لتمثيل النساء في البرلمانات في العالم. حيث يبلغ المعدل العام للتمثيل النسائي داخل البرلمانات في العالم حوالي ١٥% في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢ وفي دول أوروبا الشمالية يصل معدل حضورهن إلى ٣٩.٧% و في الولايات المتحدة الأمريكية ١٦.٥% وفي أوروبا الغربية ١٥.٥% وفي آسيا ١٥.٢% أما في إفريقيا فتصل النسبة إلى ١٣.٦%.

(Union Interparlementaire, les femmes dans les parlements: moyennes mondiales et régionales au 23 décembre 2002).

مما سبق يتطلب أخذ الاعتبار لرفع نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية العربية وبشكل خاص الفلسطيني ليصل إلى متوسط نسبة تمثيلهن في المجالس النيابية في العالم وذلك تطبيقاً لتوصيات مؤتمرات المرأة الدولية بالخصوص.

ومن جهة أخرى، يشكل تعزيز دور المرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار هدفاً للحركة النسوية وتأكيداً على ما جاء في مؤتمر بكين عام ١٩٩٥م وفي مؤتمر الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية بتاريخ ٤ حزيران عام ١٩٩٧م، الذي طالب برفع مشاركة المرأة في الحياة السياسية بأشكالها ومستوياتها المختلفة وكذلك إتاحة الفرصة لها بتقلد الوظائف العامّة (سعيد: ١٩٩٩: ص ٢٤).

ومن جهتها، أكدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن التنمية الشاملة والكاملة بما فيها المشاركة السياسية تتطلب مشاركة دائمة من قبل المرأة على قدم وساق مع الرجل في جميع الميادين، وفي جميع مناحي الحياة، حيث نصت مادتها الرابعة على أنه (لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف - بالاتفاقية - تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي يأخذ به في هذه الاتفاقية ولكنه يجب ألا يستتبع على أي نحو الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة...) من خلال تعامل أفراد المجتمع كشركاء في الوطن، أن ينعكس ذلك في التشريعات والقوانين في كافة مجالاتها وبشكل خاص السياسي منها. حيث أثبتت التجارب الإنسانية وبشكل خاص في الأقطار العربية أن القانون شيء والممارسة شيء آخر، ليس فقط بالنسبة لقضايا المرأة وإنما حتى بالنسبة لقضايا الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع. وضمن هذا المفهوم يجب استنهاض المرأة كمجموعة إنسانية تشكل نصف المجتمع والعمل على دفعها بقوة إلى مركز صنع القرار ليسهل عليها عملية طرح قضاياها وهمومها بصورة أكثر جدية، ويتحقق ذلك من خلال إلزام الأحزاب والتكتلات السياسية بتمثيل المرأة فيها بمقدار تمثيلها في داخلها، على الرغم من أنها تمثل فيه نحو نصف المجتمع، مما يمكنها من المشاركة في صنع القرار. مع العلم، أن تحديد حصة للمرأة لتجسيد حقوقها في المجال السياسي سيتعارض مع مبدأ المساواة بين الجنسين ومبدأ تكافؤ الفرص ويؤدي إلى إقرار حالة اللامساواة بين المرأة والرجل. وبنفس الوقت يعتبر مخالفاً للنظام الأساسي الذي يقضي بالمساواة بين الرجل والمرأة وذلك على الرغم من تأييد الأغلبية النسوية لمبدأ تخصيص مقاعد مضمونة للمرأة في المجلس التشريعي، إلا أنه لا يحظى بتأييد من السلطة السياسية وخاصة النيابية منها وجزء من الحركة النسوية ذاتها، (سعيد: ١٩٩٩: ص ٢٤: ١٩٩٩: ص ٩٢) التي ترفض أن تقتصر المناقشة بين النساء والنساء فقط وكأنها معركة نساء وأن تخصيص (حصة) سوف يدفع المرأة باتجاه الطريق السهل، طريق الوصول إلى المواقع بدون بذل الجهود المطلوبة لإحداث التغييرات الاجتماعية اللازمة لكي يقتنع المجتمع بالمساواة بين المرأة والرجل ويدفعها إلى المواقع القيادية. (الوقائع الكاملة لجلسات المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية: ١٩٩٤: ص ١٨٧) وقد درست اللجنة القانونية في المجلس التشريعي مقترحاً للتدخل الإيجابي لصالح

المرأة وإعطائها حصة لضمان أن تحظى بتمثيل مناسب في المجلس التشريعي والمجالس البلدية وذلك من خلال إلزام الأحزاب السياسية بأن تتضمن قوائمها نسبة معينة تخصص لصالح المرأة، وأن تكون في أماكن فعلية في هذه القوائم تضمن نجاحها، بحيث لا يشكل هذا التدخل إخلالاً بمبادئ القانون الأساسي (الدستور) الذي ينص على أن: (المواطنین جميعاً سواء) وبناء عليه لا يمكن التدخل لصالح فئة معينة دون إجراء تعديل في النظام الأساسي بالخصوص. (تقرير اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي الفلسطيني: ٢٠٠٤).

على الرغم من ذلك فقد خصص قانون الانتخابات المحلية الذي صدر في ٢٠٠٤/١١/٣٠، مقاعد مضمونة (حصة) للنساء في عضوية المجالس المحلية، فقد أقر المجلس التشريعي في ٢٠٠٤/٨/١٣ تخصيص مقعدين للمرأة في هيئات الحكم المحلي من عدد أعضاء المجلس المحلي، الذي نص في المادة (٨٥) منه على "حيثما ترشحت امرأة يجب أن لا يقل تمثيل المرأة في أي من مجالس الهيئات المحلية عن مقعدين لمن يحصلن على أعلى الأصوات من بين المرشحات"، أي أن القانون حدد تمثيل المرأة بمقعدين مضمونين في جميع الهيئات التي تترشح بها النساء دون أن يأخذ بالاعتبار حجمها، حيث يتراوح حجم البلديات ما بين ١٥-١٩ عضواً، ويتراوح عدد أعضاء لجان المشاريع ما بين (٧-٩) أعضاء، لذلك عملياً وفي انتخابات المرحلتين الأولى والثانية في الضفة الغربية وقطاع غزة حصلت المرأة على مقعدين من مقاعد كل هيئة منتخبة بغض النظر عن عدد أعضاء مجلس الإدارة في كل هيئة، وعلى الرغم من إيجابية القانون بإقرار التدخل الإيجابي لصالح المرأة، وبأنه أنصف النساء وزاد من عزيمتهن في القرى الصغيرة والنائية التي تواجه فيها المرأة ظروفًا اجتماعية أكثر تعقيداً وصعوبة، ساعد وجود عضويتين في كل مجلس محلي على تثبتهن في العضوية أكثر من بقاء عضوه واحدة في كل مجلس لكن القرار أجحف المرأة في المدن الكبرى ذات المجالس الواسعة، عندما نص بشكل جامد على تمثيل المرأة بواقع عضوتان في مجالسها. (نزال: قراءة نسوية لنتائج الانتخابات المحلية الفلسطينية في مرحلتها الأولى

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?t=1&aid=17869>

ومن جهة أخرى، أوضح استطلاع أجراه مركز أبحاث المستقبل بقطاع غزة ما بين ٢٠ إلى ٢٥ من شهر مارس ٢٠٠٥م على عينة عشوائية تقدر ب ٥٠٠ شخص أن ٨٤.٩% ممن شملهم الاستطلاع أبدوا رغبتهم في المشاركة في المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية والبلدية، كما وحيداً ما نسبته ٨٨.١% أن تكون الانتخابات مفتوحة لجميع الفصائل الفلسطينية. وعند سؤالهم عن الموقف من دخول المرأة في انتخابات المجالس البلدية (تم إجراء الانتخابات فيها بتاريخ ٥ مايو ٢٠٠٥م)، عارض ٥٣.٩% دخول المرأة بينما أيده ٤٢.١%، وهذا يؤكد أن المجتمع الفلسطيني منقسم حول هذه القضية ويجد صعوبة في تفهم دور المرأة يحتاج في هذا المجال إلى مزيد من الوقت، وذلك يعود إلى مجموعة الأسباب نذكر منها: عدم وجود توجه عام من الدولة يتبلور في شكل تبني سياسات وبرامج تدعم المرأة في السياسية الرسمية، وغير الرسمية، ونظرة المجتمع إلى المرأة باعتبار دورها يأتي تالياً لدور الرجل. وعدم قناعة لدى كثير من النساء بقدرتهن على العمل السياسي، بسبب التنشئة الاجتماعية، التي تدعم هذه الرؤية، وتؤكد على أن

الوظيفة الأولى للمرأة تتمثل في وظيفتها كزوجة وأم. إلى جانب، عدم اهتمام المرأة بتطوير وعيها السياسي من خلال المشاركة في الأمور السياسية، والاكتفاء بالقضايا ذات الطابع المجتمعي البعيد عن تأثيره في عملية صنع القرار، إضافة إلى انتشار العادات المحافظة في المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، هذه الأسباب جميعها - بوجهة نظري - هي التي رفعت نسبة المعارضة لمشاركة المرأة السياسية والعامّة.

أما في مؤسسات السلطة الفلسطينية فقد بقيت مشاركة المرأة في الوزارات و المؤسسات الحكومية، بنسبة لا تتجاوز ١٢.٨% في قطاع غزة، حيث شاركت أكثر من مرة وزيرتان في الحكومة أو أكثر، كما يوجد عدد امرأتين وكلاء وزارة مساعدين في قطاع غزة، و٣ نسوة وكلاء وزارة مساعدين في الضفة الغربية والقدس، وعدد ٥ مدير عام في قطاع غزة، ومدير عام واحدة في القدس، وما نسبته ٤.٩% بدرجة مدير في قطاع غزة، ونحو ١٦.٤% في الضفة الغربية والقدس من إجمالي عدد شاغلي هذه الوظيفة، ونحو ٣٦.٢% رئيس قسم في قطاع غزة، ونحو ٣٧.٥% في الضفة الغربية والقدس من إجمالي عدد شاغلي هذه الوظيفة، إضافة إلى نحو ٢٠.١% في قطاع غزة، ونحو ٣٢.١% في الضفة الغربية والقدس بدرجات أدنى من رئيس القسم.

على الرغم من أهمية مشاركة المرأة وضرورة مساواتها مع الرجل، إلا أن التعيينات بغالبيتها كانت تتم على أساس عدم مبدأ تكافؤ الفرص وقواعد الشهادات العلمية والخبرات المطلوبة، وبعيدا عن أصحاب الكفاءة أو الخبرة، والاعتماد على مبدأ عدم الشفافية في عملية التعيين لكلا الجنسين. مما أدى إلى ارتفاع التعيينات (قد تزيد عن ٥٠%) في الوظائف المدنية. على أي حال، وعلى الرغم من العدد المتزايد للمرأة في الوظائف الرسمية والتي وصل مجموعها نحو ٥٣٩٨ من إجمالي عدد الشاغليين لهذه الوظائف والتي تقدر بنحو ٥١٦٤٠ وظيفة، تظل مشاركتها في الوظائف الحكومية ذات طابع هامشي، محدود، دون أي دور هام أو مميز من حيث التأثير، على الرغم من أن المسؤولية الكبرى تقع عليهن في قطاع التعليم، وهو القطاع الأكثر أهمية حيث يعمل فيه نحو ٤٠% من النساء العاملات في الحكومة، وفي رياض الأطفال فإن نسبة مشاركة المرأة تصل إلى ٩٩.٩%. (الصوراني: ص ٣

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=9703>).

الجدول التالي رقم (٢) يوضح عدد الموظفين في قطاع غزة والضفة الفلسطينية والقدس حسب نوع الوظيفة والجنس والمنطقة السكنية (أعتمد الباحث في إعداد الجدول المذكور أدناه على عدد من الجداول الإحصائية المختلفة التي جمعها الباحث بنفسه من الدوائر المختلفة).

جدول (٢): أجمالي عدد الموظفين في قطاع غزة حسب نوع الوظيفة والجنس ومنطقة الإقامة/ أبريل ٢٠٠٥ م.

الوظيفة المنطقة	وكيل وزارة		وكيل مساعد		مدير عام		مدير عام في الوزارة		مدير		درجة ٨.٤		الباقى	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
غزة	١٦	٠	٣١	٢	٢٣	٤	١٤٠	١٨	١٦٣٦	٢٥٥	٤٧٢٤	٢٣٧٧	٢٧٦٢	٩٧١
شمالى غزة	٠	٠	٣	٠	٠	٠	١١	١	٧٦١	٢٦	١٦٣٥	٧٦١	١٨٧٠	٢٢١
منطقة وسطى	١	٠	٣	٠	١	٠	١٣	٠	١٧٨	٢٩	١٦٣٢	٤٠٦	١٠٠٨	٢٩٥
خانيونس	٠	٠	١	٠	٠	٠	٧	٠	٣٨١	٦	٧٥٨	٥١٦	٤٠٦	٧٦
رفح	١	٠	١	٠	٠	٠	٢٩	١	٣٠٧	٤١	٢٧٢٦	١٤٦٧	١٨١٩	٤١٥
الإجمالي	١٨	٠	٣٩	٢	٢٩	٥	٢٠٠	٢٠	٦٥٢٣	٣٥٧	١١٤٧٥	٦٥٢٣	٧٨٦٥	١٩٧٨
النسبة المئوية	١٠٠	٠	٩٥.١	٤.٩	٨٥.٣	١٤.٧	٩٠.٩	٩.١	٩٥.١	٤.٩	٦٣.٨	٣٦.٢	٧٩.٩	٢٠.١
الإجمالي عام	١٨	٤١	٣٤	٢٢٠	٦٨٨٠	١٧٩٩٨	٩٨٤٣	(إناث) ٣٨٩٥ (12.8%) + (ذكور) ٢٦٤٤٥ (٨٧.١٦%) = ٣٠٣٤٠ وظيفة						
أجمالي عدد الموظفين في الضفة الفلسطينية حسب نوع الوظيفة والجنس ومنطقة الإقامة/ أبريل ٢٠٠٥ م.														
أريحا	١	٠	٠	٠	٠	٠	١٤	١	٤٦	١٤	١٤٨	١٢٠	٢٠٨	١٣٥
الخليل	١	٠	٣	٠	٢	٠	٢٥	٠	١٦٣	١٢	٩٥٠	٤٢١	١١٤٠	٤٣٣
القدس	٠	٠	٦	١	٣	١	٢١	٤	١٥٠	٢٩	١٩٩	١٢٧	٣٧٣	١٦١
بيت لحم	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٦	٠	٩٩	٢٢	٣٧٤	٢١٧	٤٨٩	٢٣٩
جنين	٢	٠	٣	٠	٠	٠	١٩	٠	١٨٠	١٤	٧٨٠	٣١٣	٩٧٩	٣٢٧
رام الله	٧	٠	٢٨	٢	٦	٠	١١٠	٢٣	٢٧٦	١٦٤	٩٠٥	٦٣٧	١٤٩٧	٨٢٤

...تابع جدول رقم (١)

الوظيفة المنسقة	وكيل وزارة		وكيل مساعد		مدير عام		مدير عام في الوزارة		مدير		درجة ٨٠٤		الباقي	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
سلفيت	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥	١	٥٦	١٠	١٦٦	١١٥	٢٢٧	١٢٦
طولكرم	٠	٠	٢	٠	١	٠	١٩	١	١٨٣	١٥	٥١١	٣٦٥	٧١٤	٣٨١
قليلية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧	٠	٥٢	٤	٢٣٨	١٣٨	٢٩٧	١٤٢
نابلس	١	٠	١	٠	١	٠	٢٣	٦	٢٨٩	٤٩	٨٨٠	٦٥٢	١١٩٣	٧٠٧
الإجمالي	١٢	٠	٤٣	٣	١٣	١	٢٥٩	٣٦	١٦٩٤	٣٣٣	٥١٥٦	٣١٠٠	٧٢٣٠	٣٤٢٠
النسبة المئوية	١٠٠	٠	٩٩.٩٣	٠.٠٧	٩٩.٩٢	٠.٠٨	٩٨.٦١	١.٣٩	٨٣.٦	١٦.٤	٦٢.٥	٣٧.٥	٦٧.٩	٣١.١
الإجمالي عام	١٢	٤٦	١٤	٢٩٥	٢٠٢٧	٨٢٥٦	١٠٦٥٠	١٢ (إناث) ٦٨٩٣ (٣٢.٤%) + (١٤٤٠٧ (ذكور) ٦٧.٦%) = ٢١٣٠٠ وظيفة ١٠٠%						

أما على صعيد الأحزاب السياسية على الرغم من وجود نسبة من النسوة في هذه الأطر السياسية والتي تتمثل في عدد ٣ نساء أعضاء في المجلس المركزي من أصل ١٠٠ عضو، كما تشكل المرأة الفلسطينية ٥% من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، و٤% من أعضاء اللجنة الحركية العليا لحركة فتح، ونحو ١٥% من أعضاء اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكذلك ٣٠% من أعضاء اللجنة المركزية لحزب فدا إلى جانب ١٥.٥% من أعضاء اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، إلا أنه يلاحظ عدم تمتع النساء عموماً بمناصب قيادية ضمن الصف القيادي الأول في الأحزاب السياسية، (غازي الصوراني، ص ٢

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=9703n>

على الرغم من قيام بعض الأطر السياسية الفلسطينية بترشيح ودعم عشرة نساء من أصل ٢٧ امرأة ترشحت في انتخابات المجلس التشريعي لعام ١٩٩٦م وذلك انطلاقاً من الفئحة بضرورة دمج المرأة في الأطر السياسية بهدف جذب صوت المرأة لها وانطلاقاً من إدراك قوة الحركة النسوية، وإمكاناتها المستقبلية في التأثير في العملية الانتخابية القادمة (من المتوقع أن تجري في شهر يناير ٢٠٠٦م). وفي دراسة ميدانية أجراها مركز شؤون المرأة في غزة بشهر أكتوبر عام ٢٠٠٢، على عينة عشوائية مكونة من ٦٠٠ طالبة من طالبات الجامعات لتحديد مدى انتمائهن إلى الأطر والتنظيمات السياسية فقد اتضح من الدراسة أن أغلبية عينة الدراسة ٥١٥ طالبة لا تنتمي انتماءً رسمياً سياسياً حيث تمثل ذلك فيما نسبته ٨٥.٨% من العينة



الإجمالية، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أبرزها: الاعتقاد الخاطئ بأن السياسة كفكر وممارسة هي مسألة ذكورية، والحدثة النسبية للانتماءات السياسية النسوية، وتدني مقومات التدرج السياسي للمرأة بالإضافة إلى التكوينات الاجتماعية والسياسية وتناقضاتها الواقعية. (شكري صابر: الانتفاضة وانعكاساتها على وضعية المرأة الفلسطينية/ دراسة ميدانية: ٢٠٠٢م: ص ٢١٧/٢١٨).

أما في الاتحاد العام للقطاعات، فمجموع نسبتهم من مجمل الأعضاء يصل فقط إلى ٧.٦٤% من المجموع الكلي البالغ ٦٣٠٥٤ منهم ٥٨٢٣٦ ذكور و٤٨١٨ إناث، مما يدل على شدة ضعف دورها في البنية القيادية والقاعدية للحركة النقابية. (غازي الصوراني ص ٣ <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=9703>).

وفي الختام، نستطيع القول أن المرأة الفلسطينية استطاعت بنضالها الدعوي من ترسيخ التشريعات التي تمنحها الحق في المشاركة السياسية ترشيحاً وترشحاً للانتخابات النيابية، علاوة على تخصيص حد أدنى لتمثيلها في القوائم، بحيث تلتزم كل قائمة بتضمين الأسماء الثلاثة الأولى اسم امرأة على الأقل، والأسماء الأربعة التالية امرأة أخرى على الأقل، وامرأة واحدة في كل خمسة أسماء تلي ذلك. وذلك حسب قانون الانتخابات رقم (٩) لعام ٢٠٠٥، فإن قانون الانتخابات النسبي يعني مشاركة المرأة الفعلية في الحياة السياسية، الذي يتطلب منها المشاركة الفعالة والنشاط الدعوي والدائم ليساعدها على التمكين السياسي لجعلها مساهمة فاعلة في الحياة السياسية وصولاً لتولي المناصب القيادية التي تعتبر دائماً حكراً على الرجل دون منازع. (غباش: واقع المرأة ومتطلبات التنمية البشرية في الوطن العربي: ص ٨: [www.balagh.com/LwomanLh909L2r0u8ndo.htm](http://www.balagh.com/LwomanLh909L2r0u8ndo.htm)).

### المبحث الثالث: تحليل استطلاع رأي المرأة العاملة في مؤسسات الحركة الوطنية النسوية

#### الخصائص الديمغرافية والعامة للعينة

جاء تحديد النطاق النظري لهذه الدراسة وتحليلاتها في المجتمع الفلسطيني معتمداً على دراسة المؤسسات النسوية المتواجدة بقطاع غزة، بهدف تحليل رأي المرأة العاملة في مؤسسات الحركة النسوية، حول مشاركتها في العمل السياسي وعليه فقد تم تحديد عينة الدراسة بعدد المؤسسات النسوية اللاتي يعملن في مجال المشاركة السياسية للمرأة وبلغ مقدارها تطبيقاً (٢٠٠) مفردة بحثية على مستوى المؤسسات النسوية العاملة في مجال التنقيف السياسي يمثلن مختلف أماكن الإقامة في قطاع غزة (يقطن ١٥٥ منهن في المدينة أي ما نسبته ٧٧.٥%، في حين يسكن ١٠ منهن في القرية بنسبة ٥% من حجم العينة، بينما يسكن ٣٥ من الأفراد في المخيم بنسبة ١٧.٥% ممن شملتهن الاستبانة) وقد تم الاختيار بصورة مقصودة وفقاً للاعتبارات والشروط التالية:

- التمسك بما حددته الدراسة في تعريف المشاركة السياسية.

- النشاطات التي قامت بها المؤسسات في مجال المشاركة السياسية.
- أن تمثل العينة واقع المرأة من ناحية والمشاركة السياسية من ناحية أخرى بهدف معرفة علاقة هذه المؤسسات بمشاركة المرأة السياسية.

إضافة إلى الشروط السابقة فقد تم مراعاة أعمار أفراد العينة - التي لم يتم انتقائها وإنما العاملات في المؤسسات - فتراوحت بين ٢٠ عاماً و ٥٠ عاماً فقد كان عدد الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٢٤ عاماً ٨٠ فرداً بنسبة ٤٠% من حجم العينة، في حين كان ٢٥ من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين ٢٥-٢٩ عاماً أي ما نسبته ١٢.٥%، و ٣٠ منهم تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٣٤ عاماً أي بنسبة ١٥%، و ٢٠ ممن شملتهن الاستبانة تتراوح أعمارهم بين ٣٥-٣٩ عاماً أي ما نسبته ١٠% من حجم العينة، ومثلهم تتراوح أعمارهم بين ٤٠-٤٤ عاماً، في حين كان ٢٥ من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين ٤٥-٥٠ عاماً أي بنسبة ١٢.٥% من حجم العينة، كما يتضح من جدول (٣).

جدول (٣): الفئة العمرية لأفراد العينة، عددها ونسبها المئوية.

العمر	العدد	النسبة المئوية
٢٠-٢٤	٨٠	٤٠.٠
٢٥-٢٩	٢٥	١٢.٥
٣٠-٣٤	٣٠	١٥.٠
٣٥-٣٩	٢٠	١٠.٠
٤٠-٤٤	٢٠	١٠.٠
٤٥-٥٠	٢٥	١٢.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

أما عن مستوى التعليم لدى أفراد العينة: كان هناك ٢٠ ممن شملتهن الدراسة مستواهن التعليمي دون الثانوي أي بنسبة ١٠%، في حين كان المستوى التعليمي ٣٥ ممنهن (الثانوي) بنسبة ١٧.٥%، وكان مستوى ٢٥ ممنهن (الدبلوم) أي ما نسبته ١٢.٥% من حجم العينة، بينما كان باقي أفراد العينة والبالغ عددهن ١٢٠ يتمتعن بتعليم جامعي أو أعلى، أي بنسبة ٦٠% ممن شملتهن الاستبانة، وهو ما رصدته جدول (٤).

جدول (٤): مستوى التعليم لأفراد العينة، العدد والنسبة المئوية.

النسبة المئوية	العدد	مستوى التعليم
١٠.٠	٢٠	دون الثانوي
١٧.٥	٣٥	ثانوي
١٢.٥	٢٥	دبلوم
٦٠.٠	١٢٠	جامعي فما فوق
١٠٠	٢٠٠	المجموع

أما عند الحديث عن مهن أفراد العينة فقد وجدنا أن ٧٠ من أفراد العينة هن طالبات أي ما نسبته ٣٥% من حجم العينة، و ٧٠ أخريات موظفات أي ما نسبته ٣٥%، في حين كان ٦٠ منهن بلا عمل (ربات بيوت وعاطلات عن العمل) أي ما نسبته ٣٠% من حجم العينة، وذلك ما هو واضح من خلال جدول (٥).

جدول (٥): طبيعة المهنة لأفراد العينة، العدد والنسبة المئوية.

النسبة المئوية	العدد	المهنة
٣٥.٠	٧٠	طالبة
٣٥.٠	٧٠	موظفة
٣٠.٠	٦٠	بلا عمل
١٠٠	٢٠٠	المجموع

نتائج تحليل الاستبانة:

عند توجيهنا بسؤال أفراد العينة عن رأيهم في ضرورة منح المرأة المناصب القيادية بما فيها رئاسة الدولة؟ وافق بشدة على هذا الرأي ٥٠ من أفراد العينة أي ما نسبته ٢٥% من حجم العينة، في حين وافق ٤٠ منهن بنسبة ٢٠%، وأجاب ١٠ من أفراد العينة بلا رأي وهن يمثلن ٥% من أفراد العينة، وعارض هذا التوجه ٦٥ من أفراد العينة أي ما نسبته ٣٢.٥% من حجم العينة، وأن ٣٥ من الأفراد الذين شملتهم الاستبانة يعارضن بشدة أي ما نسبته ١٧.٥%، وهو ما يتضح في جدول (٦).

جدول (٦): المناصب القيادية بما فيها رئاسة الدولة يجب أن تتاح للمرأة.

النسبة المئوية	العدد	التكرار
٢٥.٠	٥٠	موافق بشدة
٢٠.٠	٤٠	موافق
٥.٠	١٠	لا رأي
٣٢.٥	٦٥	معارض
١٧.٥	٣٥	معارض بشدة
١٠٠	٢٠٠	المجموع

وعند السؤال عن حق الرجال والنساء في عضوية مجلس النواب، رأى ٧٠ من أفراد العينة الموافقة بشدة على وجود هذا الحق أي بنسبة ٣٥%، ووافق ١١٥ من أفراد العينة أي ما نسبته ٥٧.٥% من حجم العينة، في حين أجاب ٥ بلا رأي بنسبة ٢.٥%، وعارض ١٠ منهم أي بنسبة ٥%، وهو ما يوضحه جدول (٧).

جدول (٧): عضوية مجلس النواب حق للرجال والنساء

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٧٠	٣٥.٠
موافق	١١٥	٥٧.٥
لا رأي	٥	٢.٥
معارض	١٠	٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند عرضنا للتوجه: لا بد أن يكون في مجلس النواب نساء، وافق بشدة ٩٠ من أفراد العينة أي ما نسبته ٤٥% من حجم العينة، ووافق ٩٥ منهم بنسبة ٤٧.٥%، في حين أجاب ٥ بلا رأي، وعارض هذا التوجه ١٠ من أفراد العينة أي ما نسبته ٥% من حجم العينة، وذلك ما يرصده جدول (٨).

جدول (٨): لا بد أن يكون في مجلس النواب نساء

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٩٠	٤٥.٠
موافق	٩٥	٤٧.٥
لا رأي	٥	٢.٥
معارض	١٠	٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند السؤال حول ما إذا كانت المرأة قادرة على العمل كالرجال تماماً، وافق بشدة ٧٥ من أفراد العينة أي ما نسبته ٣٧.٥%، ووافق مثلهم، في حين أجاب ٥ من أفراد العينة بلا رأي بنسبة ٢.٥%، وعارض هذا التوجه ٤٠ من أفراد العينة أي بنسبة ٢٠% ممن شملتهم الدراسة، في حين عارضه بشدة أي ما نسبته ٢.٥% من حجم العينة، وذلك ما يوضحه جدول (٩).

جدول (٩): المرأة قادرة على العمل كالرجال تماماً

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٧٥	٣٧.٥
موافق	٧٥	٣٧.٥
لا رأي	٥	٢.٥
معارض	٤٠	٢٠.٠
معارض بشدة	٥	٢.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

أما عن كون المرأة في مجلس النواب تدافع عن قضايا عامة تهم الرجال والنساء، أجاب ٨٥ من أفراد العينة بموافق بشدة أي ما نسبته ٤٢.٥% من حجم العينة، ووافق مثلهم، في حين أجاب ١٠ منهم بلا رأي أي بنسبة ٥% وعارض ٢٠ أفراد بنسبة ١٠% من حجم العينة، وذلك ما يتضح من خلال جدول (١٠).

جدول (١٠): المرأة في مجلس النواب تدافع عن قضايا عامة تهم الرجال والنساء

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٨٥	٤٢.٥
موافق	٨٥	٤٢.٥
لا رأي	١٠	٥.٠
معارض	٢٠	١٠.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند السؤال عن ما إذا أن العمل السياسي يجب أن يكون حق للجميع بغض النظر عن الجنس، وافق بشدة ٩٠ من أفراد العينة أي بنسبة ٤٥% من حجم العينة، ووافق ٨٥ منهم أي ما نسبته ٤٢.٥%، في حين أجاب ١٥ منهم بلا رأي بنسبة ٧.٥%، وعارض ١٠ من أفراد العينة هذا التوجه أي ما نسبته ٥%، وهو ما يوضحه جدول (١١).

جدول (١١): العمل السياسي يجب أن يكون حق للجميع بغض النظر عن الجنس

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٩٠	٤٥.٠
موافق	٨٥	٤٢.٥
لا رأي	١٥	٧.٥
معارض	١٠	٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

ويتضح من خلال جدول (١٢) أن ٥٠ من أفراد العينة يرون أنه بإمكان المرأة أن تشارك في أي عمل سياسي مهما كان نوعه أي ما نسبته ٢٥% من حجم العينة، في حين وافق ٩٥ منهم على هذا الرأي بنسبة ٤٧.٥%، و أجاب ١٠ بلا رأي أي بنسبة ٥%، و عارض ٤٥ منهم بنسبة ٢٢.٥% من العينة، وهو ما يوضحه جدول (١٢).

جدول (١٢): إمكان المرأة أن تشارك في أي عمل سياسي مهما كان نوعه.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٥٠	٢٥.٠
موافق	٩٥	٤٧.٥
لا رأي	١٠	٥.٠
معارض	٤٥	٢٢.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند الاستفسار حول ما إذا كانت الأفكار التقليدية هي العائق ضد عمل المرأة؟، وافق بشدة ٩٥ من أفراد العينة وهو ما نسبته ٤٧.٥% من حجم العينة، ووافق ٦٥ منهم بنسبة ٣٢.٥%، في حين أجاب ٥ بلا رأي أي بنسبة ٢.٥%، و عارض ٦٠ من أفراد العينة أي بنسبة ٣٠%، في حين عارض ٥ من أفراد العينة وهو يمثل ما نسبته ٢.٥% من حجم العينة، وذلك ما يتضح من خلال جدول (١٣).

جدول (١٣): الأفكار التقليدية هي العائق ضد عمل المرأة.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٩٥	٤٧.٥
موافق	٦٥	٣٢.٥
لا رأي	٥	٢.٥
معارض	٣٠	١٥.٠
معارض بشدة	٥	٢.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند سؤال أفراد العينة عن أن نظام التعليم في بلادنا يشجع عمل النساء، وافق بشدة ١٢٠ من أفراد العينة أي ما نسبته ٦٠% من حجم العينة، ووافق ٦٥ منهم بنسبة ٣٢.٥%، و أجاب ٥ بلا رأي بما نسبته ٢.٥%، في حين عارض ١٠ من أفراد العينة بنسبة ٥%، ويتضح ذلك من جدول (١٤).

جدول (١٤): نظام التعليم في بلادنا يجب أن يشجع عمل النساء.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	١٢٠	٦٠.٠
موافق	٦٥	٣٢.٥
لا رأي	٥	٢.٥
معارض	١٠	٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

بالنظر إلى بيانات الجدول نلاحظ أن ما يزيد عن ١٢٠ من أفراد العينة أي ما نسبته ٦٠% من حجم العينة قد وافق بشدة، على أن انتخاب المرأة يعد ممارسة لحقها الدستوري، في حين وافق ٦٥ منهم بنسبة ٣٢.٥%، وأجاب ٥ بلا رأي أي بنسبة ٢.٥%، وعارض ذلك ١٠ من أفراد العينة بنسبة ٥%، وهو ما يوضحه جدول (١٥).

جدول (١٥): انتخاب المرأة ممارسة لحقها الدستوري.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	١٢٠	٦٠.٠
موافق	٦٥	٣٢.٥
لا رأي	٥	٢.٥
معارض	١٠	٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

أما عن إمكانية أن يعبر الرجال عن قضايا النساء، أفاد ٣٥ من الأفراد الذين شملتهم العينة بموافق جداً أي ما نسبته ١٧.٥% من حجم العينة، ووافق ٥٥ منهم بنسبة ٢٧.٥%، في حين أجاب ٢٠ بلا رأي أي ما نسبته ١٠%، وعارض هذه الإمكانية ٦٠ منهم بنسبة ٣٠% من حجم العينة، وعارض جداً ٣٠ أفراد بنسبة ١٥%، وهو ما يتضح من خلال جدول (١٦).

جدول (١٦): قضايا النساء يمكن أن يعبر عنها الرجال.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٣٥	١٧.٥
موافق	٥٥	٢٧.٥
لا رأي	٢٠	١٠.٠
معارض	٦٠	٣٠.٠
معارض بشدة	٣٠	١٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند الاستفسار من أفراد العينة عن عدم وجوب قيام المرأة بعملية الانتخاب، وافق بشدة ١٠ من أفراد العينة وهو ما نسبته ٥% من حجم العينة، ووافق ١٥ منهم بنسبة ٧.٥%، في حين أجاب ٥ بلا رأي أي بنسبة ٢.٥%، وعارض ٦٥ من أفراد العينة أي بنسبة ٣٢.٥%، في حين عارض بشدة ١٠٥ من أفراد العينة وهو يمثل ما نسبته ٥٢.٥% من حجم العينة، وذلك ما يتضح من خلال جدول (١٧).

جدول (١٧): لا يجب أن تقوم المرأة بعملية الانتخاب.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	١٠	٥.٠
موافق	١٥	٧.٥
لا رأي	٥	٢.٥
معارض	٦٥	٣٢.٥
معارض بشدة	١٠٥	٥٢.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند سؤال أفراد العينة عن أن كُون نظام المحاصصة نظام غير ديمقراطي يؤدي إلى إلغاء مساواة حقوق المرأة بالرجل، وافق بشدة ٢٠ من أفراد العينة أي ما نسبته ١٠% من حجم العينة، ووافق ٥٠ منهم بنسبة ٢٥%، أجاب ٥٥ بلا رأي أي ما نسبته ٢٧.٥%، (بمعنى أن نسبة عالية من المبحوثات لا يعرفن المقصود بالمحاصصة) في حين عارض ٥٠ أي ما نسبته ٢٥% من حجم العينة، وعارض بشدة ٢٥ أفراد بنسبة ١٢.٥% من حجم العينة، وذلك ما يرصده جدول (١٨).

جدول (١٨): المحاصصة نظام غير ديمقراطي يلغي مساواة حقوق المرأة بالرجل.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٢٠	١٠.٠
موافق	٥٠	٢٥.٠
لا رأي	٥٥	٢٧.٥
معارض	٥٠	٢٥.٠
معارض بشدة	٢٥	١٢.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠



وعند التوجه بالاستفسار لأفراد العينة عن أن النساء لا يتقن ببعضهن البعض فلا ينتخبين نساء أخريات، أجاب ٤٠ من أفراد العينة بموافق جداً أي بنسبة ٢٠%، ووافق ٥٠ منهم أي ما نسبته ٢٥%، في حين أجاب ٣٠ بلا رأي بنسبة ١٥% من حجم العينة، وعارض ذلك ٧٥ فرداً بنسبة ٣٧.٥%، في حين عارض بشدة ٥ من أفراد العينة بنسبة ٢.٥%، وذلك ما يتضح من جدول (١٩).

**جدول (١٩):** النساء لا يتقن ببعضهن البعض فلا ينتخبين نساء أخريات.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٤٠	٢٠.٠
موافق	٥٠	٢٥.٠
لا رأي	٣٠	١٥.٠
معارض	٧٥	٣٧.٥
معارض بشدة	٥	٢.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند سؤال أفراد العينة عن رأيهم في أن الرجال في مجلس النواب يعبرون عن قضايا النساء والرجال: فقد أجاب ٢٠ من أفراد العينة بموافق جداً بنسبة ١٠% من حجم العينة، ووافق ٩٠ منهم أي ما نسبته ٤٥% من العينة، وأجاب ٢٠ من أفراد العينة بلا رأي بنسبة ١٠%، وعارض ٦٠ منهم بنسبة ٣٠%، في حين عارض ١٠ بشدة بنسبة ٥% من الأفراد الذين شملتهم الاستبانة، كما في جدول (٢٠).

**جدول (٢٠):** الرجال في مجلس النواب يعبرون عن قضايا النساء والرجال.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٢٠	١٠.٠
موافق	٩٠	٤٥.٠
لا رأي	٢٠	١٠.٠
معارض	٦٠	٣٠.٠
معارض بشدة	١٠	٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند الاستفسار: هل التجربة السابقة مع عضوات المجلس تمنع إعادة انتخاب المرأة؟، وافق بشدة ١٠ من أفراد العينة وهو ما نسبته ٥% من حجم العينة، ووافق ٣٠ منهم بنسبة

١٥%، في حين أجاب ٢٠ بلا رأي أي بنسبة ١٠%، وعارض ١٠٠ من أفراد العينة أي بنسبة ٥٠%، في حين عارض ٤٠ من أفراد العينة بشدة وهو يمثل ما نسبته ٢٠% من حجم العينة، وذلك ما يتضح من خلال جدول (٢١).

جدول (٢١): تجربتنا السابقة مع عضوات المجلس تمنع إعادة انتخاب المرأة.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	١٠	٥.٠
موافق	٣٠	١٥.٠
لا رأي	٢٠	١٠.٠
معارض	١٠٠	٥٠.٠
معارض بشدة	٤٠	٢٠.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

عند توجيهنا بالتساؤل: هل يجب أن تتمتع المرأة بقيادة الأحزاب السياسية؟، وافق بشدة على هذا الرأي ٤٠ من أفراد العينة أي ما نسبته ٢٠% من حجم العينة، في حين وافق ٨٥ منهم بنسبة ٤٢.٥%، وأجاب ١٥ من أفراد عينة الاستبانة بلا رأي وهم يمثلون ٧.٥% من أفراد العينة، وعارض هذا التوجه ٤٥ من أفراد العينة أي ما نسبته ٢٢.٥% من حجم العينة، و يوضح لنا جدول (٢٢) أن ١٥ من الأفراد الذين شملتهم الاستبانة يعارضون بشدة أي ما نسبته ٧.٥%.

جدول (٢٢): يجب أن تتمتع المرأة بقيادة الأحزاب السياسية.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٤٠	٢٠.٠
موافق	٨٥	٤٢.٥
لا رأي	١٥	٧.٥
معارض	٤٥	٢٢.٥
معارض بشدة	١٥	٧.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند السؤال: هل الشريعة الإسلامية تسمح للمرأة بالعمل والمشاركة السياسية؟، رأى ٥٥ من أفراد العينة الموافقة بشدة على وجود هذا الحق أي بنسبة ٢٧.٥%، ووافق ١١٠ من أفراد العينة أي ما نسبته ٥٥% من حجم العينة، في حين أجاب ١٠ بلا رأي بنسبة ٥%، وعارض

١٥ منهم أي بنسبة ٧.٥%، في حين عارض بشدة ١٠ من أفراد العينة بنسبة ٥%، وهو ما يوضحه جدول (٢٣).

جدول (٢٣): الشريعة الإسلامية تسمح للمرأة بالعمل والمشاركة السياسية.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٥٥	٢٧.٥
موافق	١١٠	٥٥.٠
لا رأي	١٠	٥.٠
معارض	١٥	٧.٥
معارض بشدة	١٠	٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند التساؤل: النساء لا ينتخين نساء أخريات، وافق بشدة ٣٥ من أفراد العينة أي ما نسبته ١٧.٥% من حجم العينة، ووافق ٤٥ منهم بنسبة ٢٢.٥%، وأجاب ٣٠ بلا رأي بما نسبته ١٥%، في حين عارض ٨٠ من أفراد العينة بنسبة ٤٠%، وعارض ١٠ بنسبة ٥%، ويتضح ذلك من جدول (٢٤).

جدول (٢٤): النساء لا ينتخين نساء أخريات.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٣٥	١٧.٥
موافق	٤٥	٢٢.٥
لا رأي	٣٠	١٥.٠
معارض	٨٠	٤٠.٠
معارض بشدة	١٠	٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند سؤال أفراد العينة عن أن القضايا النسوية لا تعبر عنها إلا النساء، وافق بشدة ٤٠ من أفراد العينة أي ما نسبته ٢٠% من حجم العينة، في حين وافق ٧٠ منهم بنسبة ٣٥%، وأجاب ٢٠ بلا رأي بما نسبته ١٠% وأجاب ٦٠ بمعارض أي بنسبة ٣٠%، وعارضن ذلك بشدة ١٠ من أفراد العينة بنسبة ٥%، وهو ما يوضحه جدول (٢٥).

جدول (٢٥): قضايا النساء لا تعبر عنها إلا النساء.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٤٠	٢٠.٠
موافق	٧٠	٣٥.٠
لا رأي	٢٠	١٠.٠
معارض	٦٠	٣٠.٠
معارض بشدة	١٠	٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

أما عند الاستفسار: هل من غير المقبول أن تكون عضوية مجلس النواب ممثلة للرجال أيضاً؟، أفاد ٣٠ من الأفراد الذين شملتهم العينة بموافق جداً أي ما نسبته ١٥% من حجم العينة، ووافق ٤٥ منهم بنسبة ٢٢.٥%، في حين أجاب ٢٠ بلا رأي أي ما نسبته ١٠%، وعارض هذه الإمكانية ٩٥ منهم بنسبة ٤٧.٥% من حجم العينة، وعارض جداً ١٠ من الأفراد بنسبة ٥%، وهو ما يتضح من خلال جدول (٢٦).

جدول (٢٦): من غير المقبول أن تكون عضوية مجلس النواب ممثلة للرجال أيضاً.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٣٠	١٥.٠
موافق	٤٥	٢٢.٥
لا رأي	٢٠	١٠.٠
معارض	٩٥	٤٧.٥
معارض بشدة	١٠	٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند الاستفسار: هل المرأة لا تصلح للعمل السياسي؟، وافق بشدة ٥ من أفراد العينة وهو ما نسبته ٢.٥% من حجم العينة، ووافق ٢٥ منهم بنسبة ١٢.٥%، في حين أجاب ١٠ منهم بلا رأي أي بنسبة ٥%، وعارض ٨٠ من أفراد العينة أي بنسبة ٤٠%، في حين عارض بشدة ٨٠ من أفراد العينة وهو يمثل ما نسبته ٤٠% من حجم العينة، وذلك ما يتضح من خلال جدول (٢٧).

جدول (٢٧): المرأة لا تصلح للعمل السياسي.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٥	٢.٥
موافق	٢٥	١٢.٥
لا رأي	١٠	٥.٠
معارض	٨٠	٤٠.٠
معارض بشدة	٨٠	٤٠.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

أما عند السؤال: هل يجوز أن تنتخب المرأة رجال ولا يجوز أن تنتخب نساء؟، أجاب ٥ بلا رأي أي ما نسبته ٢.٥%، في حين عارض ١٠٠ أي ما نسبته ٥٠% من حجم العينة، وعارض بشدة ٩٥ فرداً بنسبة ٤٧.٥% من حجم العينة، ولم يوافق أحد أو يؤيد أن تنتخب المرأة فقط الرجال وذلك ما يرصده جدول (٢٨).

جدول (٢٨): يجوز أن تنتخب المرأة رجال ولا يجوز أن تنتخب نساء.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٠	٠
موافق	٠	٠
لا رأي	٥	٢.٥
معارض	١٠٠	٥٠.٠
معارض بشدة	٩٥	٤٧.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند التوجه بالاستفسار لأفراد العينة عن عدم حاجة النساء لمن يمثلهن في مجلس النواب من النساء، أجاب ١٠ من أفراد العينة بموافق بشدة أي بنسبة ٥%، ووافق ٢٥ منهم أي ما نسبته ١٢.٥%، في حين أجاب ١٥ بلا رأي بنسبة ٧.٥% من حجم العينة، وعارض ذلك ٦٥ فرداً بنسبة ٣٢.٥%، في حين عارض بشدة ٨٥ من أفراد العينة بنسبة ٤٢.٥%، وذلك ما يتضح من جدول (٢٩).

جدول (٢٩): لا تحتاج النساء إلى من يمثلهن في مجلس النواب من النساء.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	١٠	٥.٠
موافق	٢٥	١٢.٥
لا رأي	١٥	٧.٥
معارض	٦٥	٣٢.٥
معارض بشدة	٨٥	٤٢.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

أما أن قضايا الناس واحدة ولا وجود لما يخص النساء: فقد أجاب ١٥ من أفراد العينة بـموافق جداً بنسبة ٧.٥% من حجم العينة، ووافق ٥ منهم أي ما نسبته ٢.٥% من العينة، وأجاب ٥ بلا رأي بنسبة ٢.٥%، وعارض ٨٠ منهم بنسبة ٤٠%، في حين عارض ٩٥ بشدة بنسبة ٤٧.٥% من الأفراد الذين شملتهم الاستبانة، كما في جدول (٣٠).

جدول (٣٠): قضايا الناس واحدة ولا وجود لما يخص النساء.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	١٥	٧.٥
موافق	٥	٢.٥
لا رأي	٥	٢.٥
معارض	٨٠	٤٠.٠
معارض بشدة	٩٥	٤٧.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

أما أنه لا حاجة لوجود النساء في مجلس النواب: وافق بشدة ١٠ من أفراد العينة وهو ما نسبته ٥% من حجم العينة، ووافق ٥ منهم بنسبة ٥%، في حين أجاب ٢٠ بلا رأي أي بنسبة ١٠%، وعارض ٦٠ من أفراد العينة أي بنسبة ٣٠%، في حين عارض بشدة ١٠٠ من أفراد العينة وهو يمثل ما نسبته ٥٠% من حجم العينة، وذلك ما يتضح من خلال جدول (٣١).

جدول (٣١): لا حاجة لوجود النساء في مجلس النواب.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	١٠	٥.٠
موافق	١٠	٥.٠
لا رأي	٢٠	١٠.٠
معارض	٦٠	٣٠.٠
معارض بشدة	١٠٠	٥٠.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

عند توجيهنا لأفراد العينة بالتساؤل: عضوية مجلس النواب تعني الولاية وهي للرجال فقط، وافق بشدة على هذا الرأي ٥ من أفراد العينة أي ما نسبته ٢.٥% من حجم العينة، في حين وافق ١٠ منهم بنسبة ٥%، وأجاب ١٠ من أفراد العينة بلا رأي وهم يمثلون ٢.٥% من أفراد العينة، وعارض هذا التوجه ١١٠ من أفراد العينة أي ما نسبته ٥٥% من حجم العينة، وأن ٦٥ من الأفراد الذين شملتهم الاستبانة يعارضون بشدة أي ما نسبته ٣٢.٥%، وهو ما يتضح في جدول (٣٢).

جدول (٣٢): عضوية مجلس النواب تعني الولاية وهي للرجال فقط.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٥	٢.٥
موافق	١٠	٥.٠
لا رأي	١٠	٥.٠
معارض	١١٠	٥٥.٠
معارض بشدة	٦٥	٣٢.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند السؤال: هل من الواجب أن لا يعمل الرجال والنساء في مكان واحد؟، رأى ١٠ من أفراد العينة الموافقة بشدة على وجود هذا الحق أي بنسبة ٥%، ووافق ٢٠ من أفراد العينة أي ما نسبته ١٠% من حجم العينة، في حين أجاب ١٥ بلا رأي بنسبة ٧.٥%، وعارض ٨٥ منهم أي بنسبة ٤٢.٥%، في حين عارض بشدة ٧٠ من أفراد العينة بنسبة ٣٥%، وهو ما يوضحه جدول (٣٣).

جدول (٣٣): يجب أن لا يعمل الرجال و النساء في مكان واحد.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	١٠	٥.٠
موافق	٢٠	١٠.٠
لا رأي	١٥	٧.٥
معارض	٨٥	٤٢.٥
معارض بشدة	٧٠	٣٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند التساؤل: هل انتخاب المرأة في مجلس النواب يهدد حياتها الأسرية؟ وافق بشدة ٥ أفراد العينة أي ما نسبته ٢.٥% من حجم العينة، ووافق ١٥ منهم بنسبة ٧.٥%، وأجاب ٢٥ بلا رأي بما نسبته ١٢.٥%، في حين عارض ١٠٥ من أفراد العينة بنسبة ٥٢.٥%، وعارض ٥٠ بنسبة ٢٥%، ويتضح ذلك من جدول (٣٤).

جدول (٣٤): انتخاب المرأة في مجلس النواب يهدد حياتها الأسرية.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٥	٢.٥
موافق	١٥	٧.٥
لا رأي	٢٥	١٢.٥
معارض	١٠٥	٥٢.٥
معارض بشدة	٥٠	٢٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

أما عند مناقشة أن القوامة للرجال وينطبق ذلك على مجلس النواب: وافق بشدة ١٠ من أفراد العينة أي ما نسبته ٥% من حجم العينة، في حين وافق ٢٥ منهم بنسبة ١٢.٥%، وأجاب ٢٠ بلا رأي أي بنسبة ١٠%، وعارض ذلك ٩٠ من أفراد العينة بنسبة ٤٥%، في حين عارض ذلك بشدة ٤٥ من أفراد العينة بنسبة ٢٧.٥%، وهو ما يوضحه جدول (٣٥).



جدول (٣٥): تنطبق القوامة للرجال على مجلس النواب.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	١٠	٥.٠
موافق	٢٥	١٢.٥
لا رأي	٢٠	١٠.٠
معارض	٩٠	٤٥.٠
معارض بشدة	٤٥	٢٢.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

أما عند الاستفسار: هل العمل السياسي والانتماء إلى الأحزاب السياسية للرجال فقط؟، أفاد ٢٠ من الأفراد الذين شملتهم العينة بموافق جداً أي ما نسبته ١٠% من حجم العينة، ووافق ٣٠ منهم بنسبة ١٥%، وعارض ذلك ٨٠ منهم بنسبة ٤٠% من حجم العينة، وعارض جداً ٧٠ من الأفراد بنسبة ٣٥%، وهو ما يتضح من خلال جدول (٣٦).

جدول (٣٦): العمل السياسي والانتماء إلى الأحزاب السياسية للرجال فقط.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٢٠	١٠.٠
موافق	٣٠	١٥.٠
معارض	٨٠	٤٠.٠
معارض بشدة	٧٠	٣٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند الاستفسار: هل الرجال هم الأكفاء للمناصب السياسية؟، وافق بشدة ١٥ من أفراد العينة وهو ما نسبته ٧.٥% من حجم العينة، ووافق ٦٠ منهم بنسبة ٣٠%، في حين أجاب ١٠ منهم بلا رأي أي بنسبة ٥%، وعارض ٦٥ من أفراد العينة أي بنسبة ٣٢.٥%، في حين عارض بشدة ٥٠ من أفراد العينة وهو يمثل ما نسبته ٢٥% من حجم العينة، وذلك ما يتضح من خلال جدول (٣٧).

جدول (٣٧): الرجال هم الأكفاء للمناصب السياسية.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	١٥	٧.٥
موافق	٦٠	٣٠.٠
لا رأي	١٠	٥.٠
معارض	٦٥	٣٢.٥
معارض بشدة	٥٠	٢٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

أما عند السؤال: هل صناعة القانون عمل للرجال فقط؟، وافق بشدة ٥ من أفراد العينة بنسبة ٢.٥%، في حين وافق ٢٥ منهم أي ما نسبته ١٢.٥%، و أجاب ٥ بلا رأي أي ما نسبته ٢.٥%، في حين عارض ١٠٥ أي ما نسبته ٥٢.٥% من حجم العينة، وعارض بشدة ٦٠ فرداً بنسبة ٣٠% من حجم العينة، وذلك ما يرصده جدول (٣٨).

جدول (٣٨): صناعة القانون عمل للرجال فقط.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٥	٢.٥
موافق	٢٥	١٢.٥
لا رأي	٥	٢.٥
معارض	١٠٥	٥٢.٥
معارض بشدة	٦٠	٣٠.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

وعند التساؤل لأفراد العينة عن مناسبة الظروف حالياً لانتخاب المرأة، أجاب ٢٠ من أفراد العينة بموافق جداً أي بنسبة ١٠%، ووافق ٣٠ منهم أي ما نسبته ١٥%، في حين أجاب ٥ بلا رأي بنسبة ٢.٥% من حجم العينة، وعارض ذلك ٧٥ فرداً بنسبة ٣٧.٥%، في حين عارض بشدة ٧٠ من أفراد العينة بنسبة ٣٥%، وذلك ما يتضح من جدول (٣٩).

جدول (٣٩): الظروف غير مناسبة حالياً لانتخاب المرأة.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	٢٠	١٠.٠
موافق	٣٠	١٥.٠
لا رأي	٥	٢.٥
معارض	٧٥	٣٧.٥
معارض بشدة	٧٠	٣٥.٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

أما أن النساء عاطفيات ولا يستطعن احتمال العمل السياسي: فقد أجاب ١٥ من أفراد العينة بموافق جداً بنسبة ٧.٥% من حجم العينة، و وافق ٣٥ منهم أي ما نسبته ١٧.٥% من العينة، وأجاب ٢٠ آخرون بلا رأي بنسبة ١٠%، وعارض ٧٥ منهم بنسبة ٣٧.٥%، في حين عارض ٥٥ بشدة بنسبة ٢٧.٥% من الأفراد الذين شملتهم الاستبانة، كما في جدول (٤٠).

جدول (٤٠): النساء عاطفيات ولا يستطعن احتمال العمل السياسي.

التكرار	العدد	النسبة المئوية
موافق بشدة	١٥	٧.٥
موافق	٣٥	١٧.٥
لا رأي	٢٠	١٠.٠
معارض	٧٥	٣٧.٥
معارض بشدة	٥٥	٢٧.٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

### النتائج

توصلت الدراسة في ضوء فرضياتها التي تم مناقشتها خلال متنها إلى نتيجة مؤداها إن هناك عوامل تقف عائقاً أمام المرأة للوصول إلى المواقع السياسية المتقدمة، يمكن أن نجملها في العوامل الرئيسية التالية:

### ١. العوامل الاجتماعية

- النظرة للمرأة في المجتمع الشرقي حيث الثقافة السائدة، التي تعتقد بفقدان المرأة لمؤهلات المساواة مع الرجل.
- على الرغم من رفض المرأة للتقاليد والممارسات العائلية والعشائرية بشأن ترشيحها في الانتخابات إلا أن هذه الممارسات قد لعبت دوراً مهماً في تغييب المرأة لتمثيلها بنسبتها الحقيقية في المجلس التشريعي.
- إشكالية وعي المرأة لقدراتها حيث سيادة الثقافة التي تعتبر الرجل عنصر البناء الاجتماعي، فالمرأة جزء من هذه الثقافة التي أفقدتها الثقة بقدراتها مع الزمن.
- الزواج المبكر الذي يقحم المرأة في مسؤوليات تحول دون استمرار اندماجها ومشاركتها بالمجتمع حيث أن نسبة ٣٧% من النساء الفلسطينيات يتزوجن تحت سن ١٧ سنة وهو سن الطفولة في القانون الدولي وبشكل خاص حقوق الطفل، وكثرة عدد أفراد الأسرة حيث تمتاز الأسرة الفلسطينية بكثرة العدد وتتجاوز الخمسة أولاد بما يعني ذلك من استنزاف للجهد والوقت - على الرغم من توزيع الوقت - اللازمين للمشاركة في مؤسسات المجتمع.

### ٢. العوامل الاقتصادية

- أزمة الدور لدى المواطن حيث ترتفع نسبة البطالة في المجتمع التي تحد من دور الأفراد. فالفرد العاطل عن العمل لا يمكنه الانتماء لاتحاد نقابي مثلاً، وترتفع تلك النسبة أكثر بين النساء حيث تعتبر غالبية النساء خارج القوى العاملة حيث تبلغ نسبة ٨٤% من الإناث ممن تبلغ أعمارهن ١٤ سنة فأكثر خارج القوى العاملة مقارنة بحوالي ٣٢% فقط من الذكور.

### ٣. العوامل السياسية

- تشابك البرنامجين الوطني والاجتماعي بحيث أعطيت الأولوية للتحرر الوطني مما سبب تجاهل، أو تأجيل الاهتمام بالمرأة وقضاياها.
- تراجع مكانة الأحزاب المؤيدة لقضايا المرأة وتحررها ومساواتها بالرجل، على الساحة الفلسطينية وتنامي الأحزاب المحافظة التي تدعو إلى منح المرأة حقوقها كأحد أفراد المجتمع الشرقي.
- الثقافة العامة السائدة في المجتمع الفلسطيني لم تصل إلى درجة التأييد التام لمشاركة المرأة مع الرجل في العمل السياسي على قدم المساواة.

- صورة المرأة عن نفسها – بسبب عادات وتقاليد المجتمع الفلسطيني المحافظ - حيث أن الغالبية من النسيج النسائي للمجتمع الفلسطيني تتصور أن العمل العام والسياسي لا يلاءم المرأة على الرغم من مشاركتها في المراحل النضالية المختلفة ضد الاحتلال.

#### ٤. العوامل القانونية

- أدى نظام الدوائر الانتخابي الذي عمل به في انتخابات عام ١٩٩٦م، أدى إلى تقليل الفرص أمام المرأة الفلسطينية لتحقيق فوز أفضل في الانتخابات. حيث لم يضمن تمثيلاً حقيقياً للمرأة، بسبب العوائق الاجتماعية (العائلية والعشائرية).
- انخفاض إمكانات ترشيح المرأة لدى الأحزاب السياسية، لأن نظام الدوائر الانتخابية يعطى فرصاً أكبر للرجال بالفوز مقارنة مع المرأة.
- تعزيز العشائرية والعائلية التي تقف أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية.
- عدم وجود قانون يعالج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمرأة.

#### الخلاصة

خلصت الدراسة إلى ما أظهره تحليل الاستبانة لواقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بالتأكيد على مجموعة من الحقائق التالية:

١. تركز المؤسسات النسوية في مدن – قطاع غزة - وأن غالبية العاملات فيهن يتراوح أعمارهن ما بين ٢٠-٥٠ عاماً ويتمتعن بمؤهل علمي أدناه درجة البكالوريوس.
٢. تؤكد غالبية المستفتيات على فتح جميع المناصب القيادية بما فيها الرئاسة أمام الجميع دون تمييز في الجنس.
٣. تؤكد غالبية المستفتيات على أنه يجب أن تكون المرأة ممثلة في المجلس التشريعي لأنه ممارسة لحقهن الدستوري، ولا يوجد أي فروق ذات دلالة حول قدرة المرأة في العمل في المجلس التشريعي بغض النظر عن الجنس.
٤. يستدل من إجابات المستفتيات أن الموروث الثقافي والعشائري والأفكار التقليدية هي عائق رئيس أمام عمل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية بشكل خاص.
٥. تؤكد المرأة والحركة النسوية بشكل قاطع على مشاركتها بالانتخابات انتخاباً وترشيحاً رافضة بذلك أية دعوة لإقصائها عن الترشيح واقتصارها على الانتخاب فقط.
٦. حول مفهوم المحاصصة في المؤسسة التشريعية والمؤسسات المحلية المنتخبة، فقد توزعت النسبة بينهما بالتساوي بمعنى أن هذا النظام يؤدي إلى إلغاء مساواة حقوق المرأة، وبنفس الوقت أن هذا النظام يؤدي إلى حفظ حقوقهن.

٧. ترفض المرأة رفضاً قاطعاً مقولة إن المرأة لا تصلح للعمل السياسي مؤكدة أن باستطاعتها ممارسته وتمثيل الرجال ومصالحهم وحتى قيادة الأحزاب السياسية.

### التوصيات

توصي الدراسة لتطوير مشاركة المرأة السياسية تحقيق الآتي:

- وضع خطة عامة تتبناها السلطة الوطنية الفلسطينية والهيئات المتخصصة لتدريب القيادات النسائية، للدفع بهن اتجاه زيادة الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية للقيام بدورها التنموي في بناء المجتمع.
- تمكين المرأة من القيام بتحسين شروط مشاركتها في الانتخابات، وصولاً إلى تعزيز ودعم فرص المرأة للتأثير على العملية السياسية والنظام السياسي بشكل عام.
- تدريب الناخبات على ممارسة حقوق المواطنة من خلال إتاحة الفرصة لهن للتعبير عن آرائهن السياسية، واكتساب مهارات المناقشة في مختلف المجالات.
- إنشاء نظام انتخابي يقوم على أساس تعزيز دور الأطر والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ومؤسساته. والنظام الانتخابي النسبي هو القادر على تعزيز دور الأطر والأحزاب.
- تنفيذ حملات توعية جديّة حول أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة وصولاً إلى بناء مجتمع مدني يقوم على مبدأ المساواة والعدالة.
- بأن تأخذ المرأة دورها الأساسي في البناء والمشاركة في اتخاذ القرار حسب ما تمثله في المجتمع والذي يشير إلى نحو خمسين بالمائة من المجتمع.
- كما توصي الدراسة بعقد الدورات التدريبية لهن في مجال المشاركة السياسية والتعريف بحقوقهن ومفاهيم الديمقراطية وممارستها في المجتمع.
- عمل التأهيل اللازم لهن في المجال الانتخابي ومعرفة حقوقهن الانتخابية كمرشحة وناخبة بما لا يتعارض مع المفاهيم الدينية والبيئية في داخل المجتمع.
- سن القوانين التي تعالج الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتساهم في دمج المرأة في المجتمع، أسوة بمشاركتها في المراحل النضالية والجهادية التي خاضتها وتخوضها ضد الاحتلال للحصول على الاستقلال الوطني.
- سن قانون انتخابي يعتمد على النسبية الكاملة الذي سيعمل على ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، ويحد من القوانين العشوائية والعائلية التي تقف عائقاً أمام مشاركتها في الحياة السياسية والعامّة.

## المراجع

## الوثائق

- قانون الانتخابات رقم ١٣ لعام، ١٩٩٥ م المواد من ١-١٢/ وقانون الانتخابات العدل لعام، ٢٠٠٥ م.
- وثيقة الاستقلال/ التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التي عقدت في الجزائر بتاريخ ١٥ نوفمبر، ١٩٨٨ م.
- القانون الأساسي المعدل/ الوقائع الفلسطينية العدد ممتاز ٢ بتاريخ ١٩ مارس، ٢٠٠٣ م، المادة رقم ٢٦.
- تقرير اللجنة القانونية في المجلس التشريعي/الدورة التاسعة/الفترة الأولى بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٩ م غزة.
- الوقائع الكاملة لجلسات المؤتمر الفلسطيني الأول حول الديمقراطية - بانوراما المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة/القدس، ١٩٩٤ م.

## الكتب والدوريات

- خليل، عوض، (١٩٩٣م)، "الحركة النسائية الفلسطينية". مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٤/١٤٥. يوليو أغسطس.
- العيلة، رياض (د)، (٢٠٠٣م). مبادئ العلوم السياسية - مطبعة منصور/ غزة.
- عبد الفتاح، محمد: (١٩٩٦م). الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع ط ٢ - المكتب العلمي للنشر - الإسكندرية.
- العربي، سويلم (د): (١٩٨٧ م) المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث/ دراسة تحليلية نقدية- المركز الثقافي العربي/المغرب.
- شكري صابر(د)، (٢٠٠٢ م). الانتفاضة وانعكاساتها على وضعية المرأة الفلسطينية/ دراسة ميدانية على عينة ممثلة لقطاع التعليم العالي - مركز شؤون المرأة/غزة أكتوبر.
- سعيد، نادر عزت (د) ١٩٩٩م: "النساء الفلسطينيات والانتخابات" ط ١، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله.
- الديمقراطية في فلسطين/ رام الله ١٩٩٦.
- معوض، جلال عبد الله. (١٩٩٧م). العلاقة بين الديمقراطية والتنمية دراسة نقدية تحرير محمد السيد سليم و نيفين عبد المنعم مسعد/ مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة.

#### مواقع الانترنت

- نزال، ريما كتانه: المرأة الفلسطينية بين المشاركة السياسية الحقيقية والإشراك التجميلي.  
<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?t=1&aid=17869>
- لجنة الانتخابات المركزية في فلسطين: جدول رقم (٧)  
<http://www.election.ps/pdf/result/.pdf>
- نزال، ريما كتانه: قراءة نسوية لنتائج الانتخابات المحلية الفلسطينية في مرحلتها الأولى  
<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?t=1&aid=17869>
- غباش، موزة: واقع المرأة ومتطلبات التنمية البشرية في الوطن العربي ص ٨ الموقع الإلكتروني: [www.balagh.com/LwomanLh909L2r0u8ndo.htm](http://www.balagh.com/LwomanLh909L2r0u8ndo.htm)
- عطا الله، أكرم: المشاركة السياسية للمرأة من خلال الاتحادات والنقابات  
[http://www.amanjordan.org/aman\\_studies/wmview.php?ArtID=766](http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=766)
- الصوراني، غازي 9703 <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=9703>
- جاد، إصلاح (د): (٢٠٠٥ م). المرأة الفلسطينية والسياسة / كانون ثاني ١٣  
[http://www.amanjordan.org/aman\\_studies/wmview.php?ArtID=766](http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=766)

#### المراجع باللغة الأجنبية

- Union Interparlementaire, les femmes dans les parlements: moyennes mondiales et régionales au 23 décembre 2002